



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

إجراءات الإصلاح السياسي من منظور خليجي داخلي

عبد العزيز بن عثمان بن طقر

الناشر
مركز الخليج للأبحاث
٢٠٠٥

أوراق بحثية

مركز الخليج للأبحاث

١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١

٣٠٣ شارع الشيخ راشد

ص.ب. ٨٠٧٥٨

دبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٣٢٤٧٧٧٠ ٤ ٩٧١ +

فاكس: ٣٢٤٧٧٧١ ٤ ٩٧١ +

بريد الكتروني: sales@grc.ae

موقع الانترنت: www.grc.ae

الحلقة الدراسية الرابعة عشرة: الإصلاحات الدستورية والمشاركة السياسية في منطقة الخليج

ما هي المعايير التي ينبغي اتباعها؟

إجراءات الإصلاح السياسي من منظور خليجي داخلي

دبي- دولة الإمارات العربية المتحدة

الطبعة الأولى ٢٠٠٥

مركز الخليج للأبحاث

الإمارات العربية المتحدة

© مركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٥

جميع الحقوق محفوظة لمركز الخليج للأبحاث. لا يجوز إعادة طباعة أي جزء من هذا الإصدار أو تخزينه بواسطة أي نظام يستخدم لاسترجاع المواد الإلكترونية، أو إعادة إنتاج هذا الإصدار أو أي جزء منه بأي وسيلة من الوسائل الإلكترونية أو الآلية أو التصويرية أو التسجيلية أو غيرها من الوسائل المتاحة، من دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

وجهات النظر الواردة في هذا الإصدار تعبر عن آراء المشاركين، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الخليج للأبحاث.

الرقم العالمي المتسلسل للكتاب ٦ ٥٠ ٤٢٤ ٤٨ ٩٩٤٨ ISBN

إنّ مركز الخليج للأبحاث بقيامه بنشر هذه الورقة البحثية ليسعى إلى الإسهام في زيادة معرفة القارئ العربي وثقافته إيماناً منه بأنّ المعرفة حق للجميع.

عبد العزيز بن عثمان بن صقر

رئيس مجلس الإدارة

مركز الخليج للأبحاث

المحتويات

المحتويات.....	٤
تقديم:.....	٥
الإصلاحات في دول مجلس التعاون الخليجي – النقاش الراهن.....	٦
المبادرة إلى الإصلاحات – دور القوى الخارجية.....	٢٥
التحديات المنتظرة على طريق الإصلاح في منطقة الخليج.....	٢٩
نبذة عن المؤلف.....	٣٤
نبذة عن أوراق بحثية.....	٣٥
نبذة عن مركز الخليج للأبحاث.....	٣٦
من إصدارات مركز الخليج للأبحاث.....	٣٧

تقديم:

أخذت الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واحدة تلو الأخرى، بالركون إلى الرأي القائل بأن هناك ضرورة للقيام بعملية إصلاح سياسية واسعة النطاق لكل منها، لكن ليس من الواضح إلى أي درجة بلغ مدى اعتقاد النخبة الحاكمة في تلك الدول بأن الإصلاحات المطلوبة مرغوبة أيضاً، ومع هذا فإن الضغوط التي تُمارَس الآن على الأنظمة الحاكمة بما في ذلك الآليات الديناميكية الداخلية القائمة منها والمنبثقة حالياً كآلية السكانية والتربوية وانتشار تكنولوجيا المعلومات... الخ، إضافة إلى العوامل الخارجية المحددة لمسار الأحداث كعواقب حرب العراق ومبادرة الشرق الأوسط الكبير الأمريكية... الخ، تجعل الانتقال إلى نظام سياسي ذي مشاركة شعبية أكبر.. أمرًا لا بد منه، وأن تلك الضغوط التي من المرجح أنها ستخفف تجعل قدرة حكومات الخليج على مواجهة التحديات المتصاعدة بشكل فاعل أمراً في غاية الأهمية إلى مدى لم يسبق له مثيل.

غير أن التسليم بضرورة اتخاذ بعض الإجراءات الإصلاحية لا يتحول تلقائياً إلى التزام بالعمل على تنفيذ الإصلاحات المنشودة، فالمشكلة الراهنة في المنطقة تتمثل في أنه في الوقت الذي ترى الأغلبية أن هناك حاجة إلى القيام بعملية إصلاحية فإن لا أحد يعرف فعلاً المعايير التي ينبغي اتباعها أو العوامل المنهجية التي تدفع العملية ذاتها، وما تفتقر إليه هذه العملية بشكل خاص هو أخذ حركة الإصلاح السياسي من منظور داخلي لدول المجلس، بمعنى الأخذ في الحسبان وجهة النظر التي يدور وفقها النقاش الخاص بوضع صيغة للتمثيل السياسي تتم بمشاركة شعبية أوسع نطاقاً وأكثر مساواة وأسلوب وضع..لهذه الصيغة ضمن مجتمعات الخليج ذاتها، ولا يمكن- في نهاية المطاف- أن نقول

إن حركة إصلاحية قد ترسخت فعلاً إلا بعد التوصل إلى إجماع داخل دول المجلس على الاتجاه الذي سيمضي فيه المجتمع الخليجي مستقبلاً. ووثيقة البحث هذه تتطرق من مضمون وجهة النظر هذه بهدف التعمق في فهم معنى الإصلاح، كما أنها تسعى إلى عرض أبرز العوامل الداخلية المؤثرة في مسيرة الإصلاح. ومن المسائل المرتبطة بذلك وتسعى هذه الوثيقة إلى بحثها أيضاً هي ما إذا كانت المساعي الخارجية والمداولات الجارية في خارج المنطقة أيضاً حول العناصر البارزة لاستراتيجية إصلاحية مقترحة تستند في جوهرها إلى الافتراضات الخاطئة، الأمر الذي يجعلها محاولات عقيمة تقريباً، ليس من شأنها في نهاية الأمر سوى إحداث أثر محدود للغاية.

الإصلاحات في دول مجلس التعاون الخليجي – النقاش الراهن

بادئ ذي بدء، يجب استبعاد الفكرة القائلة إن مناقشة الإصلاح السياسي أو العملية الخاصة به في دول المجلس ظاهرة جديدة أو حديثة العهد، كما إن من الخطأ القول بأنها تقاوم بإصرار أي نوع من التطور السياسي وأن النخب الحاكمة عازمة- لهذه الأسباب- على الإبقاء على الوضع الراهن، وإن من شأن منح افتراضات كهذه ميزة المصادقية أن يلمح إلى عدم وجود ضغوط في الوقت الحاضر من أجل القيام بإصلاحات سياسية على الصعيد الداخلي، وإلى أن النقاش الذي كان دائراً داخل مجتمعات الخليج العربية إنما هو عموماً، وبدلاً من ذلك، نتاج عوامل خارجية تسعى إلى فرض الإصلاحات. وفي هذا السياق، يمكن أن تلمح الخطوات الراهنة، كالانتخابات البلدية في السعودية أو الإعلان عن إصدار دستور في قطر، إلى أنها ردود فعل داخلية إزاء تطورات خارجية.

وهذا هو بالتأكيد مسار النقاش الذي ينتهجه بعض النقاد الذين لا يرون في الحديث عن الإصلاح في الخليج سوى أنه مجرد رضوخ للضغوط التي أخذت تمارسها إدارة بوش في غمرة أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ حين قررت هذه الإدارة أن الدولانية السياسية في الدول العربية المسلمة كانت من العوامل البارزة التي جعلت مجتمعات هذه الدول تسير في الاتجاه الراديكالي المتشدد. فلم يعد مألوفاً قبول الوضع السياسي في الشرق الأوسط على ما هو عليه؛ وأصبح يتعين، بدلاً من ذلك، إحداث التغيير ولو بالقوة، والعراق مثال حي على ذلك.. فبالتماشي مع الادعاء بأن العراق كان يشكل خطراً بسبب برامجه الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، كان هناك شعور كامن يوحي بأن إزاحة صدام حسين عن السلطة ستقضي في النهاية إلى إقامة نظام ليبرالي ديمقراطي في بغداد، وسيكون بمثابة العامل الذي سيحرّض على تعزيز الاتجاه نحو إحداث تغييرات سياسية في أرجاء الدول الأخرى من الشرق الأوسط، وحتى في أوساط الذين جاھروا بأن غزو العراق تم بتأثير منطلقات زائفة وجرى لأسباب خاطئة فقد أقرّ عدد لا بأس به منهم بأن الحد الأدنى للتوقعات المتعلقة بعزم الولايات المتحدة على الإطاحة بحكومة سلطوية في قلب منطقة الشرق الأوسط التي أدمنت عدم الاستقرار سيدفع بكثير من القيادات العربية الهرمة والقائمة إلى أن تشرع أخيراً في معالجة أكثر جدية لنواحي القصور السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعددة التي تصطبغ بها العديد من دول المنطقة التي تمتد من المغرب إلى إيران^(١)، ولم تكن منطقة الخليج بالتأكيد

(١) كانت هذه، ولا تزال، آراء مناصري ما يُعرف بمصطلح «اتجاه المحافظين الجدد»، الذين، كما صرح بذلك الرئيس بوش، يؤمنون بأن «إقامة عراق جديد في قلب الشرق الأوسط سيكون حدثاً بارزاً جداً في الثورة الديمقراطية العالمية» أو بأن «نظماً جديداً في العراق سيكون مثلاً

استثناءً في هذا الصدد مع التركيز المتعمد على دول مثل المملكة العربية السعودية^(٢).

فاعلاً وملهماً لنيل الحرية بالنسبة إلى دول أخرى في المنطقة». راجع تصريحات الرئيس جورج بوش في الذكرى العشرين للدعم القومي للديمقراطية في السادس من نوفمبر ٢٠٠٣ والمنشورة على موقع الانترنت:

<http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/11/20031106-2.html>

إضافة إلى تصريحات بوش أيضاً الموجهة إلى معهد الأعمال الأمريكي بتاريخ السادس والعشرين من فبراير ٢٠٠٣ المنشورة على الموقع:

<http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/02/20030226-11.html>

كما صرح بول وولفويتز مساعد وزير الدفاع الأمريكي وأحد أبرز مؤيدي الحرب على العراق، بأن «العراق كأول (دولة) عربية ديمقراطية... سيلقي ظلالاً واسعة جداً بدءاً بسوريا وإيران لكن عبر العالم العربي برمته». راجع النيزة عن وولفويتز في مجلة نيويورك تايمز بتاريخ الثاني والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٢.

(٢) في أعقاب الهجمات على أهداف أمريكية في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، شُنت حملة إعلامية واسعة على المملكة في أنحاء الولايات المتحدة كلها، حيث أوردت وسائل إعلام أمريكية متعددة أن السعودية قد أضحت عبئاً (على الولايات المتحدة) أكثر من كونها حليفاً لها. وأوردت مقالة نشرتها صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ الرابع عشر من أكتوبر ٢٠٠١ تحت عنوان: «إعادة النظر في العربية السعودية» اتهاماً للمملكة بدعم الإرهابيين الإسلاميين، وحضت الإدارة الأمريكية على إعادة قولبة علاقتها بالسعودية خدمة لمصالح كلا البلدين. وهناك أيضاً التقرير، الذي أصبح الآن يُعتبر شائناً، والذي عرضه لورانت موراي أحد المحللين العاملين في مؤسسة «راند»، أمام هيئة السياسة الدفاعية التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، والذي نعت فيه المملكة العربية السعودية بالعدو، وحض على وضع استراتيجية تشمل الاستيلاء على حقول النفط في المناطق السعودية الغنية بها. راجع ما كتبه توماس ريكس، أحد العاملين في قسم الأخبار بصحيفة واشنطن بوست عن ذلك بتاريخ السادس من

وبطبيعة الحال، وبعد مرور نحو عامين على سقوط صدام حسين، فإن ما دُعي بالمهمة التي أنطقتها الولايات المتحدة بنفسها لإحداث تغييرات سياسية في الشرق الأوسط قد فشلت في أن تتمخض عن أي نتائج تُذكر، إذ لا يزال العراق غارقاً في صراع مطول دون أي إشارة إلى أن التمرد أو المقاومة ضد قوات الاحتلال الأمريكية ستنتهي قريباً، يزداد على ذلك أن الاتجاه السياسي الذي سيمضي فيه العراق مستقبلاً لا يزال غامضاً أكثر من أي وقت مضى، كما أن الانتخابات التي جرت هناك في نهاية يناير الماضي لم تفرز دلائل بيّنة على أن الجماعات العرقية والطائفية التي يتشكل منها المجتمع العراقي ستكون قادرة على استنباط تسوية مؤقتة تتطوّل منها إلى بناء إطار سياسي دائم، كما أنه ليس هناك - خارج العراق - ما يشير إلى أن تطبيق أي شكل من الإصلاح السياسي في الخليج ناتج عن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لتعزيز الديمقراطية فيه، يضاف إلى ذلك أن المقترحات المطروحة من قبيل «مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط» التي اقترن الإعلان عنها بالتطبيق والتزمير، لم تتمخض على صعيد النتائج الملموسة إلا عن أُنزُر اليسير^(٣)، والحق يقال،

أغسطس ٢٠٠٢. وفي كل تلك الحالات، أصبحت السعودية هدفاً واضحاً للمنادين بإقامة الإصلاح السياسي بالقوة في منطقة الخليج.

(٣) عرضت تمارا كوفمان وسارة ياركس من مؤسسة بروكينغز تحليلاً مستقيماً لبرنامج «مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط» بعنوان: «مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط: التقدم والمشكلات والتوقعات» (مذكرة مركز سابان، العدد الخامس، بتاريخ التاسع والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٤. يشير التقرير إلى أن: «استعراضاً لنواحي الإنفاق والبرامج والأولويات الخاصة بالمبادرة يكشف عن ثلاث نواقص مزعجة، وهي أسلوب مشتت لتعزيز الإصلاح، تركيز مفرط على المعونات الموجهة من قبل الحكومات، والتي تكرر، بدلاً من أن تصحح، الأخطاء المرتبطة بمعوناتنا السابقة للمنطقة؛ وأخيراً، وهي أكثر النواقص مدعاة للقلق، افتقار

أنه لم يكن من قبيل المبالغة القول إن ارتباط الإصلاحيين في المنطقة بمشاريع مساندة الديمقراطية الأمريكية قد أصبح بالنسبة لهم مغزماً أكثر منه مكسباً، كما يمكن القول أن حرب العراق والأوضاع في عراق ما بعد الحرب لم تفرز وضعاً يجعل التغيير أمراً ملحاً، بل هي رسخت الوضع الراهن للمشهد السياسي الواسع في الشرق الأوسط^(٤).

وفي حين أن زعماء المنطقة ربما انبهروا في البداية بتصميم الإدارة الأمريكية على فرض التغيير واستخدام القوة العسكرية الأمريكية لإحداث هذه العملية الانتقالية، إلا أن الفوضى وعدم الاستقرار اللذين نجما عن تبعات تلك الحملة قد عززا الاقتناع لدى النخب الحاكمة في المنطقة بأن التغيير المفاجئ أمر غير مرغوب فيه وأن السعي وراء عملية إصلاح واسعة المدى حسب الرغبات الأمريكية من شأنه في واقع الأمر أن يأتي بنتائج عكسية بدرجة عالية، وبطبيعة الحال لن يكون هناك بالتأكيد أي رغبة لدى أي طرف من الأطراف في المنطقة بأن يشهد وضعاً مماثلاً لما يجري في العراق في أي

لدى المستويات الأعلى لواقعي السياسية إلى دعم أهداف «المبادرة» ومشروعاتها. وفي الواقع، فإن مشكلات هذه «المبادرة» تكشف التضارب العميق الذي يتم على أساسه تطبيق الاستراتيجية الدافعة للحرية التي يتبناها الرئيس الأمريكي. وبهذا، يثير سجلها احتمالات مزعجة بالنسبة إلى تعزيز الديمقراطية كهدف من أهداف السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط».

(٤) للمزيد من التعمق في البحث في هذه المسارات، راجع دراسة كريستيان كوخ المعنونة: «المصادر المجتمعية للتغيير في الشرق الأوسط»، نشر «السياسة الدولية والمجتمع» (International Politics and Society)، العدد الرابع لعام ٢٠٠٤، الصفحات من ٥٤ إلى

مكان آخر من المنطقة، يُضاف إلى هذا أن الحملة على العراق أفرزت قيدين جديدين في وجه المساعي الرامية إلى إحلال الإصلاحات، فمن جهة أدى انتشار أعمال العنف التي يقوم بها المتطرفون في دول المنطقة نتيجة الأوضاع في العراق إلى إقدام السلطات على قمعهم وكنم الأصوات المنادية بالإصلاح وملاحقتهم، ففي المملكة العربية السعودية- على سبيل المثال- ألقى القبض على عدد من دعاة الإصلاح في شهر مارس ٢٠٠٤ بسبب «الدعوة إلى تبني نظام الملكية الدستورية واستعمال مصطلحات غريبة»^(٥). ومن جهة أخرى، استغلت النخب الحاكمة في المنطقة «بيع» عدم الاستقرار المستشري في العراق لتحذير الولايات المتحدة من مغبة ممارسات الضغوط بهدف إحلال إصلاحات كبيرة، مُدعية بأن إجراء انتخابات حرة في هذه المرحلة من شأنه ألاّ يتمخض إلا عن استيلاء الأحزاب الإسلامية على السلطة في المناخ السياسي القائم في المنطقة^(٦).

(٥) انظر الخبر المعنون: «السعوديون يعقلون دعاة الإصلاح»، المنشور في صحيفة فاينانشال تايمز بتاريخ السابع عشر من مارس ٢٠٠٤، وخبر: «السعوديون يحتجزون الإصلاحيين»، المنشور في صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، بتاريخ الثامن عشر من مارس ٢٠٠٤، وخبر: «محاكمة ثلاثة إصلاحيين سعوديين في الرياض»، نشر وكالة الصحافة الفرنسية بتاريخ العاشر من أغسطس ٢٠٠٤. ومع أنه تم الإفراج عن الأغلبية العظمى من المحتجزين بعد توقيعهم تعهدات بعدم الانخراط في أي نشاط سياسي، فقد بقي ثلاثة منهم (هم علي الدميني ومتروك الفالح وعبد الله الحامد) رهن الاعتقال حتى كتابة هذا البحث (فبراير ٢٠٠٥) ومثلوا أمام المحكمة في جلسة مغلقة.

(٦) حذر الرئيس المصري حسني مبارك في مقابلة مع صحيفة «لاريبوبليكا» الإيطالية (مارس ٢٠٠٤) من أن فرض برامج الإصلاح الأمريكية على العالم العربي قد يؤدي إلى إثارة «دوامة من العنف والفوضى»، وبأنه ينبغي الاتعاض من دروس الجزائر التي أنهكتها أعمال

وفي ضوء ما تقدم فإن تسائلاً يفرض نفسه عن الأسباب التي حَدَّت بحكام دول الخليج الحاليين إلى أن يقرّوا إجراءات إصلاحات سياسية في بلدانهم ومتابعتها على الرغم من حالة عدم استقرار المناخ الإقليمي واستمرار الموقف الأمريكي إزاء التشجيع على إحداث التغيير السياسي^(٧)، والجواب على ذلك يشير إلى وجود عدد من العوامل الداخلية التي تطورت بمرور الزمن لدعم حركة إصلاحية أو أنها على الأقل أدخلت مسائل إصلاحية معينة إلى برنامج العمل السياسي لأولئك الحكام، وهنا نجد في تباين واضح للافتراض القائل بأن عوامل خارجية كانت- أو ربما كانت- هي القوة الدافعة لإحلال التغيير السياسي في المنطقة، و الافتراض بأن المبادرات الراهنة الخاصة بالإصلاحات التي تُدرَس وتُطور الآن ما هي في عمومها إلاّ صدى للتعقيدات الناجمة عن غزو العراق.

إن الحقيقة تظل تشير إلى أن المقترحات الخاصة بالإصلاح ما هي إلا انعكاس للتغيرات والتحويلات الأوسع التي طرأت وتطراً داخل مجتمع كل دولة من هذه الدول، وجميع المقترحات التي طرحت حتى هذه المرحلة قد طُرحت بهدف معالجة وتصحيح «نواحي قصور في الهياكل ذاتها ضمن بنية دول الخليج تجمعت لإحداث تراجع اقتصادي مستمر ومعدلات متصاعدة من الفقر والاضطراب الاجتماعي ونظام تربوي فاشل، ولتفاقم الشعور لدى جماهير

العنف كتحذير واضح في هذا الصدد. «لاريبوبيكا»، العدد الصادر بتاريخ الخامس من مارس ٢٠٠٤.

(٧) كوخ، الصفحتان ٦٠ و٦١.

الشعوب عموماً بأنها مستبعدة (عن النشاط السياسي) ومحبطة»^(٨)، ولقد اتخذت خطوات مهمة خلال السنوات الثلاث المنصرمة وحدها أدت إلى توسيع مجالات المشاركة الشعبية على الصعيد السياسي كما يجري الآن تعزيز الإصلاحات في كافة تلك الميادين لعدم وجود سبل أخرى تستطيع السلطات الحكومية من خلالها أن تركز إلى قدرتها على مواجهة التحديات المتزايدة التي تتصدى لها المجتمعات في كل دولة دون أن تجرؤ على التشكيك علناً في شرعيتها.

وإن نواحي القصور آفة الذكر- إذا جُرِّدَت تماماً عما سواها - لا تتطلب بالضرورة وجود نخب حاكمة لمعالجتها ببرنامج إصلاحي يستند إلى قاعدة عريضة ويشمل طيفاً واسعاً من الجوانب، غير أن جوهر القضية يكمن في أن الوضع الحالي للمجتمع تألف مع سلسلة من التطورات الأخرى التي لا تملك النخب الحاكمة سوى قدر ضئيل من التحكم في مداها واتجاهاتها، وهنا نشير وبشكل خاص إلى أن التقدم الذي طرأ أخيراً في ميداني التكنولوجيا والاتصالات - وهو ما أفضى إلى نشوء شبكات اتصال لا تتوقف عن التوسع والتلاقي - إلى جانب الأثر الذي تخلّفه فرص التعليم الناشئة حديثاً قد حولاً حكومات الخليج إلى هيئات تستجيب لمقتضيات التغيير بدلاً من حكومات تبادر إلى تنفيذها. كما أدى الانفتاح على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) ومصادر المعلومات المستقلة إلى نشوء جيل متعاطف من الشبان يَتميز بوعي سياسي وإدراك اجتماعي للمشكلات التي تواجهها مجتمعاته وللنواقص التي تتسم بها أوضاعه الراهنة. وفي مثل هذه الظروف لا مناص من أن تنشأ رغبة

(٨) المرجع السابق - ص ٦١.

في تعزيز الإصلاحات وتعبئة الجماهير من أجل تطبيقها. لهذا نجد أن ما يجري في منطقة الخليج هو تطور تدريجي ومستمر لعملية تحول ديناميكية انطلقت بهدف التغيير الجذري للطريقة التي يقوِّلب بها كل من الحاكم والمحكوم أسلوب تفاعلها مع الصُّد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. من هذا المنطلق نجد أن من الخطأ القول إن موجة التغيير الراهنة ما هي إلا نتاج لحرب العراق في عام ٢٠٠٣، وليست جزءاً من التحول الشامل في المناخ العالمي والاجتماعي الذي برز في غضون العقود الأخيرة.

وتكشف لنا نظرة عجلَى إلى بعض الإجراءات الإصلاحية التي طُبقت خلال السنوات القليلة الماضية عن عملية كانت تتجمع عناصرها عشوائياً في أرجاء المنطقة كافة، ففي الكويت حل أميرها البرلمان عام ١٩٩٩، لكنه اتبع بنود الدستور بدعوته على الفور إلى إجراء انتخابات تشريعية خلال الفترة المحددة بستين يوماً، وكان البرلمان في السابق-كما جرى في عامي ١٩٧٦ و١٩٨٦- يُحل لفترة غير محددة، ويُشار هنا أيضاً إلى أنه جرى انتخاب أعضاء برلمان عام ٢٠٠٣ دون وقوع حوادث، بخلاف ما جرى سابقاً في مناسبات مماثلة. وفي عُمان والبحرين وقطر، امتدت المشاركة الشعبية لتشمل المجالس التشريعية (البرلمانات) والهيئات الاستشارية، وإجراء انتخابات تصوت المرأة فيها أو ترشح إلى جانب الرجل والإعلان عن دساتير أو موائيق للإصلاح. وفي هذه الدول إضافة إلى الإمارات العربية المتحدة، تقلدت النساء مناصب حكومية وأصبحن وزيرات وسفيرات. وفي المملكة العربية السعودية، أصبح «مجلس الشورى» يتمتع بصلاحيات أكبر، وزيد في عدد أعضائه، كما

جرت فيها انتخابات بلدية. ويدور الآن حواراً وطنياً هناك حول بعض القضايا الرئيسية التي تواجه المجتمع السعودي^(٩).

ولا ترمي هذه الوثيقة إلى سرد جميع الخطوات التي اتخذت على صعيد التطوير السياسي في الخليج، بل إنها تركز على ظاهرة انتشار عملية لوضع الأطر المؤسساتية في جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وعلى أن هذه العملية هي استجابة لضغوط وتطورات داخلية. والخطوات التي أُتخذت وطُبقت على هذا الصعيد ليست - بالتأكيد - نتاج الأحداث المرتبطة بتداعيات الحادي عشر من سبتمبر أو محصلة للاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى «نشر الحرية». وحتى قبل هذه الأحداث، كان هناك اهتمام متزايد في شأن موضوع إحلال الديمقراطية والانتشار التدريجي لإجراءات الإصلاح السياسي، بحافز

(٩) تتكاثف الأدبيات المنشورة عن الإصلاحات السياسية في الخليج وتتنامى باطراد. ومن أكثرها فائدة للمزيد من المطالعة والاستخدام كمراجع في هذا الشأن، كتاب: «قصص عن الديمقراطية: السياسة والمجتمع في الكويت المعاصرة»، تأليف ماري آن تيترو (نيويورك، ٢٠٠٢)، «ممالك النفط: التحديات الداخلية والمجتمعية في دول الخليج العربية»، تأليف: اف. جريجوري غوز الثالث، (نيويورك، مجلس العلاقات الخارجية، ١٩٩٣)، «الاتجاهات الليبرالية والديمقراطية السياسية في العالم العربي»، تأليف: ريكس برايان وبهجت كورالي وبول نوبل (بولدر ولندن، ١٩٩٥)، «ممالك الشرق الأوسط: تحدي الحداثة»، تأليف: جوزيف كوستينر (بولدر ولندن، ٢٠٠٠)، «نشرة الإصلاح العربي» وغيرها من المنشورات الصادرة في إطار «مشروع الديمقراطية وحكم القانون» بإشراف مؤسسة كارنيجي للسلام العالمي على موقع الإنترنت، <http://www.ceip.org> «أمراء وبرلمانات في الخليج»، إعداد مايكل هيرب [مجلة الديمقراطية ١٣، العدد الرابع، (٢٠٠٢)] وبحث: «إحلال الديمقراطية في الدول العربية، حالة ممالك الخليج، ١٩٩١ - ٢٠٠٤»، إعداد أندريه كابيوسكي، www.krakowskie Studia Miedzynarowe (٢٠٠٤).

يُعزى أحد جوانبه إلى انتهاء الحرب الباردة وما تلا ذلك من تحولات في الأنظمة الاستبدادية السلطوية لا سيما في أوروبا الشرقية نحو إقامة نظم ليبرالية تستند إلى حكومات ليبرالية تسيّر على نهج اقتصاد السوق. وتبين أن منطقتي الشرق الأوسط والخليج لم تكونا استثناء في هذا الميدان حين أخذت الجماهير من داخلهما تجاهر علناً بالتساؤل عن ديمومة الأنظمة الاستبدادية المحلية ومعاندتها بإصرار في استبعاد أي نوع من التفكير في أي نمط من أنماط التطوير السياسي.

ويبرز التقريران الخاصان بالتنمية البشرية في العالم العربي اللذان أصدرهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، واللذان يركزان على «إيجاد الفرص للأجيال القادمة» وعلى «بناء مجتمع المعرفة»، حقيقة تشير إلى أن المنطقة برمتها تشهد تحولات واسعة النطاق كشفت - إلى درجة ما- عن الطموحات والمفاهيم المختلفة لدى كل من النخب الحاكمة وجماهير شعوبها ككل^(١٠)، ونتجت عن ذلك عملية تبدو في بعض الأوقات

(١٠) للمزيد من المعلومات، راجع «تقرير التنمية العربية، ٢٠٠٢: إيجاد الفرص للأجيال القادمة»، و«تقرير التنمية العربية، ٢٠٠٣: بناء مجتمع المعرفة»، نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على شبكة الإنترنت، الموقع: www.undp.org. ومن المنتظر صدور التقرير الثالث أوائل عام ٢٠٠٥ عن وضع الإصلاحات السياسية والحرية في المنطقة على الرغم من نشوء خلافات في الآراء حتى في شأن مضمون هذا التقرير. ويفترض، جوهرياً، أن تمارس الولايات المتحدة ضغوطاً لتعديل ذلك المضمون أو تخفيف حدة لغته. وإضافة إلى هذه التقارير، نشر البنك الدولي عدداً من الأبحاث عن قضايا أخرى من قبيل أنظمة الحكم الرشيد والعمالة (التوظيف) والمرأة والتجارة والاستثمار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع التالي على الإنترنت:

<http://Inweb18.worldbank.org/mna/mena.nsf>.

وأعدة ومتناقضة في آن، ففي حين تتجه الأنظمة الحاكمة (مثلاً) سياسات ترمي أولاً إلى ترسيخ مواقع حكمها وتعزيز شرعيتها المتضائلة، نشهد أن شعوب الخليج لم تعد - وبصورة متزايدة - راضية عن تلك المساعي الشكلية لإحداث الإصلاحات وتعتبرها بشكل عام غير كافية لتلبية طموحاتها في الانفراج نحو المزيد من الانفتاح ومحاسبة المسؤولين والحرية الشخصية. وطبيعي أن نتوقع جنوح الحكام الحاليين للوقوف في وجه ما يعتبرونه مطالب غير واقعية، لأن التنفيذ الفوري لتلك المطالب يعني إزاحتهم عن مواقع السلطة أو الدخول في فترة من الاضطرابات الساخنة، وهو أمر كانوا كما أسلفنا يحذرون من وقوعه. ومع ذلك أخذت النخب الحاكمة تدرك أن العوامل التي تعزز تلك العملية التحررية هي عوامل منهجية، وأن هناك أملاً ضئيلاً في نجاح استراتيجية تعتمد على التطبيق البطيء والسطحي للبرامج الإصلاحية في تنفيذ المطالب المتصاعدة لمجتمعات دولها. بل إن من الواضح أن انتهاج سياسة تحتضن تلك المطالب أمر ضروري إذا كان المراد أن تحافظ حركة الإصلاح على نشوئها الارتقائي وألا تتقلب إلى ثورة جامحة.

ويجدر بنا أن نسرد باقتضاب التطورات المعينة التي تحدث الآن آثاراً في دول الخليج وأوضاعها الحالية وفترة الانتقال المنتظرة، ألا وهي: زيادة عدد السكان ولا سيما الشبان منهم، وارتفاع مستويات التعليم وأثر ذلك في السكان ككل، وارتفاع مستويات الوعي السياسي الذي يزيد فيه انتشار التكنولوجيا المتقدمة في ميدان الاتصالات وعجز الحكومات الوطنية المحلية عن الاحتفاظ باحتكارها لتدفق المعلومات والتحكم فيها.

ويعطينا الجدول رقم (١) لمحة مقتضبة عن الإحصاءات المتوافرة حالياً والوضع المتوقع في منطقة الخليج على ضوء التطورات الديموغرافية (السكانية) هناك.

الجدول رقم ١

إحصاءات سكانية منتقاة عن دول الخليج

الدولة	مجموع السكان في عام ٢٠٠٠	تعداد السكان المتوقع في عام ٢٠٥٠	نسبة عدد السكان دون سن الرابعة والعشرين في عام ٢٠٠٠
البحرين	٦٤٠,٠٠٠	١,٠٠٨,٠٠٠	٤٣,٧
إيران	٧٠,٣٣٠,٠٠٠	١٢١,٤٢٤,٠٠٠	٥٩,٣
العراق	٢٢,٩٤٦,٠٠٠	٥٣,٥٧٤,٠٠٠	٦١,٧
الكويت	١,٩١٤,٠٠٠	٤,٠٠١,٠٠٠	٥٤,٥
عُمان	٢,٥٣٨,٠٠٠	٨,٧٥١,٠٠٠	٦٣,٤
قطر	٥٦٥,٠٠٠	٨٣١,٠٠٠	٩٣,٣
المملكة العربية السعودية	٢٠,٣٤٦,٠٠٠	٥٩,٦٨٣,٠٠٠	٦٢,٢
الإمارات العربية المتحدة	٢,٦٠٦,٠٠٠	٣,٧٠٩,٠٠٠	٤١,٣
اليمن	١٨,٣٤٩,٠٠٠	١٠٢,٣٧٩,٠٠٠	٦٨,٣
الإجمالي	١٥٠,٢٣٤,٠٠٠	٣٥٥,٣٦٠,٠٠٠	٥٤,٩

المصدر: قسم السكان التابع للأمم المتحدة.

إن أبرز ما تشير إليه الإحصاءات هو أن انفجاراً سكانياً يطرأ الآن في المنطقة، حيث يُتوقع أن يتجاوز العدد الإجمالي للسكان ضعف العدد الحالي (من ١٥٠,٢ مليون نسمة إلى أكثر من ٣٥٥ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠)، وإذا قمنا باحتساب تعداد سكان سلطنة عُمان بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، نجدها تصنف بين الدول العشر الأولى في العالم من حيث معدل الزيادة السكانية. وبحلول عام ٢٠٥٠ ستكون إيران والمملكة العربية السعودية واليمن في عداد الدول الثلاثين الأعلى نمواً سكانياً في العالم، وستتفقر جمهورية اليمن من

المرتبة الحالية وهي الثانية والخمسون إلى المرتبة الثامنة عشرة في عداد الدول ذات المعدلات الأعلى في الزيادة السكانية حيث سيرتفع عدد سكانها الحالي البالغ ١٨,٣ مليون نسمة إلى أكثر من مائة مليون نسمة، وعلى هذه الشاكلة يُتوقع أن يرتفع عدد السكان في المملكة العربية السعودية إلى ثلاثة أمثال العدد الحالي بحلول عام ٢٠٥٠ (من عشرين مليون إلى نحو ستين مليون نسمة).

والبارز في الانفجار الهائل في تعداد السكان أن نسبة كبيرة منهم هم دون سن الرابعة والعشرين، فالشبان - إجمالاً - يشكلون ما بين ٣٩% و ٦٥% من مجموع السكان في منطقة الخليج، وتأتي جمهورية اليمن في أعلى القائمة حيث يشكل الشبان ٦٨,٣% من مجموع سكانها (بعمر وسطي يبلغ الخامسة عشرة)، وتأتي بعدها العراق فعمان فالمملكة العربية السعودية، حيث تزيد نسبة الشبان في كل منها على ٦٠% من عدد السكان.

وإذا وضعنا هذه الأرقام في سياق الإحصاءات في بقية أنحاء العالم لوجدنا أن عدد سكان ألمانيا سينخفض خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٥٠م بنسبة ١٤% تقريباً، والنسبة الحالية لمن هم دون سن الرابعة والعشرين هناك تبلغ ٢٦,٨% ، ومتوسط العمر ٤٠,١ عام. أما في إسبانيا، فيُتوقع أن ينخفض عدد سكانها من ٣٩,٩ مليون نسمة حالياً إلى ٣١,٣ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠م، وتبلغ نسبة الشبان دون سن الرابعة والعشرين فيها الآن ٢٩,٨% ومتوسط العمر ٣٧,٣ سنة^(١١).

(١١) كريستيان كوخ - الصفحات من ٦٣ إلى ٦٧.

وإذا تضافرت مضامين النسب العالية من عدد الشبان بالنسبة إلى العدد الإجمالي للسكان مع التطورات المشهودة في مجال التعليم وانتشار تكنولوجيا المعلومات، فإن أهمية تلك المضامين تتضح بشكل خاص. وليس بوسع أحد أن ينكر أن شبان المنطقة اليوم أكثر تعليماً من الأجيال التي سبقتهم هناك وأنهم يتمتعون بالاستفادة من انفتاح أكبر - كماً ونوعاً - على الفرص التعليمية المتاحة لهم، بما في ذلك التعليم الجامعي، ويتمتعون أيضاً بوعي أشمل بالتطورات الإقليمية والدولية، كما أنهم أقدر على تكوين آرائهم المستقلة بفضل توافر مجموعة متنوعة من المصادر التي يستقون منها معلومات مستفيضة، وبالتالي تجد حكومات منطقة الخليج أنها لا تواجه جماهير تزداد عدداً فحسب، بل تزداد وعياً على الصعيد السياسي، وهو تطور تتم ترجمته مباشرة إلى تصميم على المطالبة بالمزيد من الحقوق في ميدان المشاركة السياسية والانفتاح على النظام السياسي القائم. ومن هنا، كان السؤال الذي يتعين على النخب الحاكمة الإجابة عنه وهو لا يتعلق بالمدى الذي يمكن أن تصل إليه هذه النخب في إبطاء وتيرة عمليات التحويل المختلفة أو أي اتجاهات يمكن أن تحول فيها تطلعات الجماهير، بل يتعلق بالأسلوب الأمثل لاستيعاب المطالب المتزايدة بفتح المجالات أمام هذه الجماهير للمشاركة، بحيث يبقى النظم ككل قائمةً وفاعلة، وباستعراض سريع لبعض الإحصاءات ذات الصلة كما وردت في الجدول رقم (٢) أدناه:

الجدول رقم ٢

إحصاءات منتقاة عن التربية والتكنولوجيا في دول الخليج

مستخدمو الإنترنت		الهواتف الثابتة والجمالية (لكل ألف شخص)		صافي معدل الانتساب للمدارس الثانوية		النسبة الإجمالية للمتعلمين		الدولة
٢٠٠٢	١٩٩٨	٢٠٠٢	١٩٩٨	٢٠٠١	١٩٩٩	٢٠٠٢	١٩٩٨	
١٦٥,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٨٤٦,٤	٤١٣,٣	٨٦,٠	٨١,٦	٨٨,٥	٨٦,٧	البحرين
٣,٢ مليون	٦٥,٠٠٠	٢٢٠,١	١٢٥,٣	غير متوفر	غير متوفر	٧٧,١**	٧٣,٦	إيران
٢٥,٠٠٠	غير متوفر	٢٨,٧	٢٩,٨	غير متوفر	٣٣,٠	غير متوفر	غير متوفر	العراق
٢٥٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٧٢٢,٩	٣٣٤,١	٧٩,٠	٤٩,٧	٨٢,٩	٨٠,٦	الكويت
١٨٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٥٥,٤	١٣٥,٦	٦٥,٠	٥٨,٥	٧٤,٤	٦٨,٤	عمان
٧٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٧٢٧,٤	٣٧٣,٥	٨٠,٠	٧٨,٠	غير متوفر	٨٠,٨*	قطر
١,٤ مليون	٢٠,٠٠٠	٣٦١,٠	١٣٨,٥	٥١,٠	غير متوفر	٧٧,٩	٧٤,٢	العربية السعودية
١,٢ مليون	٢٠٠,٠٠٠	١٠٠٩,٧	٥٩٨,٦	٧٤,٠	٦٧,٥	٧٧,٣	٧٥,٠	الإمارك العربية لمتحدة
١٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠	٤٨,٩	١٥,٧	غير متوفر	٣٧,٠	٤٩,٠	٤٣,٩	اليمن
٦,٥٩ مليون	٤٠٩,٠٠٠	٤٦٨,٩	٢٤٠,٥	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	الإجمالي

*: بيانات لعام ١٩٩٩، **: بيانات لعام ٢٠٠١

Source: World Development Indicators Database, April 2004; UNESCO, Global Education Statistics 2004, International Telecommunications Union 2003, Arab Human Development Report 2002 and 2003.

يظهر بوضوح عدداً من الاتجاهات الحديثة في المجالات المعنية.. ففي جميع أرجاء المنطقة وصلت معدلات انتشار التعليم لدى الأجيال الجديدة إلى مستويات عالية نسبياً مع بروز فترة تحسن خلال السنوات بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٢. وقد بلغت نسبة المتعلمين في جميع دول الخليج، عدا العراق واليمن، أكثر من ٧٠%. وفي أربع من دول مجلس التعاون الخليجي الست، تتجاوز نسب التسجيل الصافية في المدارس الثانوية نسبة ٧٤%، وتأتي في الطليعة كل من البحرين وقطر بنسبة ٨٠% للأولى و ٨٦% للثانية. ولا نعني بهذه

الإحصاءات أن التسجيل في تلك المدارس مؤشر لقفزة نوعية مماثلة في المستوى التربوي في دول المنطقة، فالوضع الخاص بتوفير التعليم ومداه هما بالتأكيد موضوع لنقاش محتدم الآن. كما أشارت دراسات أجريت في الآونة الأخيرة وعدد من برامج الأبحاث الجامعية إلى وجود ثغرة كبيرة في مستويات التعليم التي تعكف سلطات المنطقة على توفيرها^(١٢). ومع هذا، فإن مجرد كون نسبة أعلى من الشبان تتلقى جرعات مستمرة من التعليم يعني أن هذه الشريحة من الشعب يزداد وعيها وإدراكها للتطورات التي تجري من حولها، ومن المرجح أن تزداد رغبتها في الانخراط في نشاط سياسي أوسع نطاقاً وأشد عنفواناً من الأجيال السابقة.

كما يشير إمساك الجيل الشاب بناصية تكنولوجيا المعلومات في المنطقة إلى أن بإمكاننا أن نتوقع انبثاق تطورات في هذا الميدان بمعدلات عالية ذات دلالة مهمة. وكما أسلفنا فإن «الحكومات (في منطقة الخليج) التي لم يعد وضعها مضموناً كأنظمة حاكمة ووسطاء حق، تجد نفسها تحت ضغوط متزايدة لتقديم حلول حقيقية في مجال وضع السياسات ولأخذ اهتمامات وتطلعات شعوبها مأخذ المزيد من الجد»^(١٣).

(١٢) للاطلاع على أوضاع التعليم العالي في العالم العربي، راجع تقرير التنمية البشرية العربية لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، والتقارير الأخيرة التي صدرت عن «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» (UNDP) و«المكتب الإقليمي للدول العربية» (RBAS) ومشروع (EQUAIP) الخاص من أجل «تعزيز ضمان النوعية والتخطيط المؤسسي في الجامعات العربية»، إضافة إلى «الاقتراح الخاص ببرنامج سمات الوظائف العربية».

(١٣) كريستيان كوخ، الصفحتان ٦٥ و ٦٧.

وفي هذا السياق، نجد أنه في حين يجب اعتبار - الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات واتجاهه نحو إقامة مجتمع أكثر معرفة- تطوراً إيجابياً، فإنه يجب في الوقت نفسه أن نتوقع احتمال تسببه في قدر أكبر من عدم الاستقرار، ونحن نجد أن لا مناص من خضوع الكيانات الحاكمة في هذه المنطقة اليوم إلى المزيد من التمحيص. والتحدي الأكبر الذي يتحتم على الأنظمة الحاكمة هنا مواجهته هو تضافر الجيل الشاب مع مستوى التعليم ومع تكنولوجيا المعلومات.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن وصف ملامح عملية الإصلاح في دول المنطقة وفق خطوط معينة:

أولاً:- أنها عملية تُدفع من الأعلى كما تُدفع من الأسفل، على الرغم من أن الدافع الثابت يبدو أنه يأتي من الشعوب ذاتها، ونرى أن الحكومات عموماً تستجيب للضغوط حسب ما تتبدى لها، ولا تُستثنى من ذلك حكومات دول المنطقة. لذا، يمكننا القول إن الإصلاح السياسي هناك، على الرغم من العوامل والتداخلات الخارجية، أخذت تنمو له جذور داخلية من صلب المجتمعات وبدأت تؤتي ثمارها. ويؤيد هذا القول الاقتناع المتزايد بأن الحاجة إلى الإصلاح والارتقاء نحو الديمقراطية لها أسسها في الإرادة الشعبية لا في المبادرات الحكومية.

ثانياً:- ما يشهده المرء و في آن معاً هو.. إصلاحات في المؤسسات الحكومية نظرياً، وإصلاحات للمؤسسات عملياً؛ فالإصلاحات الأولى تشمل قضايا الحكم الدستوري والتغيير القانوني، في حين تشمل الإصلاحات الثانية قضايا الانتخابات وعمل الأجهزة الحكومية كالهيئات التشريعية والقضائية.

ثالثاً:- من المستحيل التعامل مع الدافع إلى الإصلاح على أساس أنه أتى من فراغ أو اعتباره مسألة منفصلة يمكن عزلها عن بقية التطورات التي تطرأ في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي ضمن منطقة الخليج. ففي الواقع.. أن الأسباب الأساسية للحركة الإصلاحية ذاتها تكمن في الأوضاع الاجتماعية القائمة، حيث الاهتمامات باستمرار التطور الاقتصادي والتعليم وبالأوضاع الاجتماعية العامة للمجتمع تقع في صلب الحاجة إلى الإصلاح وتأخذ بعين الاعتبار المسار الذي ستمضي فيه مجتمعات المنطقة لمستقبلها^(١٤).

وما تبرزه الأمثلة الأنفة هو أن عملية الإصلاح السياسي قد انطلقت وأخذت تتحرك في دول المنطقة، وأنها- استناداً إلى واقع الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة- لم يعد بالإمكان عكس مسارها عكساً كاملاً، ومن الواضح أيضاً أن التطور السياسي، كعملية متدرّجة، متم لكل من التقدم الاقتصادي و إيجاد مناخ أمني أكثر استقراراً في الخليج، وليس منفصلاً عن أي منهما.

(١٤) جرى طرح كثير من هذه الموضوعات وبحثها خلال حلقة دراسية استغرقت يومين في مركز الخليج للأبحاث بالتعاون مع مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي في سبتمبر ٢٠٠٤. وعُقدت تلك الحلقة تحت شعار: «الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي: الأوضاع الحالية واحتمالات المستقبل»، وضمت ما يقرب من ثلاثين اختصاصياً، واختتمت ببناء بناءً للمثابرة في عملية الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون باعتباره مرتكزاً لترسيخ الشرعية السياسية وإعادة صياغة العلاقة بين الحكومة والمجتمع على أساس عقد اجتماعي جديد.

المبادرة إلى الإصلاحات – دور القوى الخارجية

بعيداً عن محاولة الإفراط في إبراز هذه النقطة، نجد أن هناك مسوغاً للبحث عن كُتُب في دور القوى الخارجية، لأن الأبحاث الراهنة في هذا الصدد لا تزال تجري تحت رعاية ما يُسمى بمشاريع الإصلاح وحملات تعزيز الديمقراطية الواردة إلى المنطقة من خارجها. وإذا نظرنا إلى التطورات الجارية في الخليج والأسباب الكامنة وراء تعاضم حركة إصلاحية تدعو إلى المزيد من المشاركة الشعبية في السنوات الأخيرة، يتضح لنا أنه في حين تستطيع العوامل الخارجية إحداث تغييرات سطحية معينة في المنطقة فإن دورها لا يتعدى كونه دوراً داعماً (ثانوياً) في أحسن الأحوال. ولا يمكننا أن ننكر أن أي برنامج للإصلاح لا يمكن أن يفرز نتائج ثابتة دون أن يكون له أساس راسخ في الشؤون الداخلية؛ لهذا فإن من الخطأ أن نسلّم بالمقولة التي تلمح إلى أن أي إجراءات فاعلة حقاً للإصلاح السياسي يمكن أن تقوم بها قوى خارجية أو إلى أنه يمكن ببساطة فرض أي عملية إصلاحية حقيقية من الخارج. إن الإصلاح غير ذلك؛ إنه آلية تتبع ذاتياً، ويجب أن تُستهل وتُؤدى وتُطبق وتُدعم من قبل الجماهير ذاتها داخل النظام القائم.

وينتظر مع الحجب السابقة بطبيعة الحال الإدراك المطلوب بأن الإصلاح في حد ذاته ليس ظاهرة تتمخض تلقائياً عن نتائج فورية، ويوضح مثال أوروبا- الذي يُبعت في الأغلب بأنه نموذج يُحتذى لإحلال الديمقراطية والنظام الليبرالي في المجتمعات الأخرى- و بجلاء بين العمليات الملتوية والمضنية التي يتعين على المجتمعات أن تتحملها قبل أن تشهد نزراً يسيراً من التفاعل المدني وتقبّل الإصلاح السياسي، فقد شهدت أوروبا حروباً أهلية ومواجهات عنيفة لا حصر لها لمئات السنين قبل أن تظهر للعيان بداية بنية

لنظام سياسي ديمقراطي هناك، ففي فرنسا، تفصل فترة تتناول حتى مائة عام بين قيام الثورة الفرنسية والقيام الفعلي لحكومة تمثيلية تضم فئات الشعب كافة.

إن المشكلة القائمة الآن هي أن مجتمعات منطقة الخليج، كما هو الحال في مناطق أخرى من العالم، لا تملك (بكل بساطة) من الوقت ما يمكنها من التأمل في عوامل نشوء نظامها الداخلي الخاص أو إبقاء القوى الخارجية- التي يمكن أن تفرض التغيير الذي لا تشعر مجتمعات المنطقة بأنها جاهزة لقبّله- على بُعد مسافة كافية لضمان عدم تدخلها. وحتى الواقع الراهن الذي يشهد مطالبات العالم المعولم بإحداث تغييرات سياسية بوتيرة لم يسبق لها مثيل، فإنه لا يلغي واقعاً آخر هو أن الديمقراطية والمساواة السياسية أمران يتعلقان بالوعي وليساً- ببساطة- أمرين مرتبطين بمسار عملية إحداثهما.

من هذا المنظور وفي ضوء السوابق التاريخية، يتضح أن الإصلاح السياسي حقق أكبر نجاح له في البلدان التي نجحت في خفض مستوى النفوذ الخارجي إلى الحد الأدنى. وتظهر دراسة حديثة أن «الحكم الديمقراطي» الذي استخدمت الولايات المتحدة قوتها العسكرية لفرضه في ثمانية عشر بلداً، لم يستمر إلا في خمسة من هذه البلدان، هي ألمانيا واليابان وإيطاليا وبما بالإضافة إلى (جزيرة غرينادا).

ولا يمكن الاعتداد بأي محاولة ناجحة خارج نطاق العالم المتقدم وأمريكا اللاتينية التي تحدها جارتها المهيمنة^(١٥). كما تشير إلى ذلك أيضاً سارة

(١٥) للمزيد من التدقيق في هذا الموضوع، راجع البحث الذي أعدته سارة كاسبار ومينكسين باي بعنوان: «دروس من الماضي: السجل الأمريكي في عملية بناء الدول»، مؤسسة كارنيجي للسلام العالمي، الورقة الرابعة والعشرون، مايو ٢٠٠٣.

كاسبار Sara Kaspar ومينكسين باي Minxin Pei في دراستهما فالتصرف الانفرادي من قبل الولايات المتحدة واجه أوقاتاً أكثر صعوبة أيضاً، ربما يُعزى ذلك إلى أن التصرفات من جانب واحد أفضت إلى قيام أنظمة ربيبية وإدارة أمريكية مباشرة خلال فترة ما بعد الصراع. ولم يرق أي من الأنظمة الربيبية التي تدعمها الولايات المتحدة بعملية انتقالية إلى الديمقراطية، ولم يجر ذلك إلا في حال الإدارة الأمريكية^(١٦). يُضاف إلى ذلك أنه في حالة الشرق الأوسط، ألزمت الولايات المتحدة نفسها بتنفيذ ما يمكن اعتباره المهام الثلاث الأصعب، لحالات ثلاث ألا وهي أفغانستان والعراق والسلطة الفلسطينية. وفي كل هذه الحالات الثلاث، ونظراً للتركيبة العرقية والاجتماعية فيها وتجاربها التي مرّت بها في تاريخها الحديث وظروفها الراهنة، فلم يكن هناك سوى قدر ضئيل مما يمكن أن ينطلق منه المرء لبناء نظام مغاير، بل إن بوسع المرء أن يقول إن البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية القائمة حالياً لمجتمعات هذه الكيانات الثلاثة تحتاج إلى تبديل كامل، وهي عملية تمتد بالتأكيد على مدى أجيال عديدة. وعلينا في هذا السياق أن ندرك تمام الإدراك أن العراق ليس مثلاً لعملية انتقالية ناجحة في ما يتعلق بالديمقراطية وحكم القانون، بل إنه مثال لحالة مستعصية بشكل خاص بسبب التركيبة العرقية والطائفية فيه، وافتقار الفئات المتنوعة داخله إلى الاتفاق فيما بينها على مشروع مبدئي يوضح سبيل التقدم إلى الأمام ويحلّ الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الراهنة التي يعاني منها العراق.

(١٦) المرجع السابق، الصفحة الأولى.

إن ما ينبغي تجنبه أن نعتقد بأن دور القوى الخارجية دور يمكن إغفاله أو أنه غير فاعل أو الأمرين معاً، ففي الواقع، أن هذا الدور لا ينبغي التقليل من شأنه إذا تم أدائه بحرص وعناية، واستند إلى مجموعة بناءة من الافتراضات. لكن الصحيح هنا أيضاً أن النقاش الواسع النطاق الذي استهلته عواصم الغرب وعبر أوساط المفكرين وصناع السياسة الغربيين لا يتمتع إلا بقدر ضئيل ومحدود من قابلية التطبيق العملي على صعيد وقائع المنطقة، لهذا كان أثر ما يصدر عن ذلك ضيقاً ومحدوداً بالمعنى المباشر، وهو رأي تدعمه حقيقة مفادها أن الاتهام بالتدخل يمكن أن يؤدي إلى الرفض الفوري لأي شيء يأتي من الخارج. غير أن أحكام العولمة والتواصل الواسع النطاق يعينان أيضاً نفاذ موضوعات النقاش الخارجي حتماً إلى الخطاب الفكري في الداخل، الأمر الذي يضيف على هذه الموضوعات مزايا إضافية تحدد مساراتها ذاتياً. ولا يقل عن هذا أهمية أن القوى الخارجية نفسها، بتركيزها على مختلف عناصر الإصلاح والاستراتيجيات المرتبطة بذلك، تكتسب إدراكاً أكبر لإشكاليات هذه المسألة وجوهرها. وينتج عن ذلك بالتالي إدراك أن التطور والإصلاحات السياسية الحققة في الشرق الأوسط - في نهاية المطاف - لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا إذا كانت لها أسس في الوقائع المحلية، وكانت تتبع من داخل مجتمعات المنطقة، على الرغم من أن من الممكن أن ترافقها وتساندها عناصر خارجية تتفهم آليات التحرك الداخلي وتعمل لتحقيق أهداف مشتركة مع المجتمعات المحلية. وإذا أخذ المرء بهذه النظرة البعيدة المدى إلى الأمور في الحسبان، يجد أن أحد المنطلقات الجوهرية نحو إحلال الديمقراطية وإعادة بناء المجتمعات المعنية وهي الروابط التي تجري إقامتها بين دعاة الإصلاح لدى الطرفين كليهما.. تطور لا بد من أن يؤتي ثماره.

التحديات المنتظرة على طريق الإصلاح في منطقة الخليج

يشير كل ما تقدم إلى أنه في حين تحتل الإصلاحات السياسية مواقع راسخة الآن في برامج العمل السياسي داخل دول منطقة الخليج جميعاً، إلا أن الطريق أمامها لا يزال حافلاً بالصعاب والتعقيدات، وما لم تستمر مساعي الإصلاح وتبدأ نتائجها بالظهور بشكل واضح فعلينا أن نتوقع تحول المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية قريباً إلى أزمة شاملة وخانقة. وهناك دواعٍ ملحّة- وفقاً للأوضاع الراهنة- إلى زيادة وتيرة الإصلاحات بشكل فاعل ودراسة بعض القضايا الجوهرية ذات الأثر المباشر في العلاقة بين الدولة والمجتمع. ولهذا، يجب مواجهة عدد من التحديات خلال السنوات المقبلة لكي تقوم علاقة سليمة ولكي نضمن استمرار الأنظمة السياسية في المنطقة في التطور والارتقاء بشكل إيجابي وسلمي.

إن أول هذه التحديات البارزة الكامنة على طريق الإصلاح، هو الحفاظ على استمرار تطور المجتمع المدني ولا سيما من حيث تركيبته المؤسساتية، فبخلاف الأوضاع في دول أوروبا الشرقية قبل نحو عشر سنوات، لم تكن مؤسسات المجتمع المدني في منطقة الخليج قائمة بأعداد كافية، ولم تتمكن من الوصول إلى العمق الاجتماعي اللازم لإفراز المؤسسات الديمقراطية ذاتياً، لينتج عن ذلك تعزيزاً للدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في العملية الإصلاحية، والتي بها وحدها يصبح بالإمكان إعداد ثقافة ديمقراطية أصيلة لدى المجتمع تكون بمثابة دعامة يستند إليها نظام سياسي تمثيلي. وسيكون للأسلوب الذي تتم به مثل هذه العملية أهمية بالغة في تحديد مسار السبيل المناسب لإجراء الإصلاحات السياسية في المنطقة. ويرتبط بذلك

سؤال جوهرى عما إذا كان من الممكن إجراء الإصلاحات في الخليج دونما حاجة إلى وضع عقد اجتماعي جديد بين الحكام ومواطنيهم.

أما التحدي الثاني فيتعلق بطبيعة الدولة نفسها وبما إذا لم تكن تشكل مصادر شرعيتها وطبيعة مؤسساتها وفاعلية منظماتها وطبيعة علاقتها بالمجتمع وأخيراً العلاقة بين الدولة والحكام، عوائق صعبة في وجه الإصلاح يستحيل معها التغلب عليها في شكلها الراهن. ففي حين أن عدد الإجراءات الإصلاحية المطروحة حالياً يثير الإعجاب الشديد، إلا أن فاعلية هذه الإجراءات في إحداث تغيير حقيقي بالفعل لا تزال ماثرة شك وتساؤل، ففي الواقع، فإن المبادرات المطروحة لإجراء الإصلاحات هي في معظمها جزء من مجموعة إجراءات مترابطة ترمي إلى الحفاظ على السيطرة والسلطة في الداخل وتعزيز أوضاع القيادات في دول المنطقة. لهذا، نجد أن الإعلان الذي يتردد عن إجراء إصلاحات، في تلك الأحوال، هو في الواقع أقرب إلى كونه وسيلة للمناداة صورياً بالإصلاح استجابة للمطالب بتطبيقه، في حين أن النية الحقيقية هي دعم شرعية الدولة المتضائلة بشكل متزايد ولا يعني ذلك الإعلان اتخاذ خطوات ملموسة من قبل الدولة نحو ممارسة حقوق واسعة في المشاركة السياسية لأفراد شعبها.

وفي ما يتعلق بالتطور السياسي الأشمل في الشرق الأوسط لم يُفصّل غزو العراق والإطاحة بصادم حسين إلى انفراج حقيقي في العملية السياسية بالنسبة إلى إجراء انتخابات تشارك فيها قاعدة شعبية عريضة أو إلى انتقال السلطة سلمياً في أي من دول المنطقة. وفي حين أن الإطار الزمني الحالي لتقييم نجاح عملية من هذا القبيل هو إطار قصير الأمد باعتراف المسؤولين المعنيين، ففي الواقع لا يوجد تحرك حثيث في هذا الاتجاه، و ليس هناك شعور

بأن تُقدّم الأنظمة الحاكمة في المنطقة على إعلان أي التزام بهذا الخصوص قريباً. بل إن الدافع الرئيسي للمتسكين بالسلطة لا يزال هو الاحتفاظ بالسيطرة على عملية الإصلاح والتحكم فيها كي يضمنوا - من جهة- العناية بمصالح النخب الحاكمة والاجتماعية الحالية، والتصدي لاحتمال خروج حركة الإصلاح عن نطاق السيطرة وجنوحها نحو عواقب غير مقصودة، من جهة ثانية. ولقد نتج عن ذلك ترسيخ الوضع القائم وبقاء نواحي القصور في البنية السياسية التي هي السبب في بلايا الشرق الأوسط دون علاج.

وأخيراً هناك مسألة التطور الكلي لتقافة سياسية في المنطقة والأسلوب الذي يمكن من خلاله تحويل الزخم الإصلاحي الراهن إلى عملية إصلاحية أعمق جذوراً وأطول عمراً، فإذا كان الإصلاح يعني مجرد الاستجابة للضغوط المتعاضمة وإجراء تعديلات لمرة واحدة وحيدة في طبيعة المؤسسات العامة، فلن تتمكن العملية ذاتها أبداً من الوصول بنا إلى إعادة تقييم النظام السياسي ذاته، لكن إذا كان الإصلاح يعني التزاماً مستديماً بتجسيد التطورات المجتمعية على أرض الواقع، فإن احتمال إقامة مجتمع يتمتع بميزتين في آن معاً يبدو أكثر وضوحاً، وهذه الميزتين هما.. أن يكون قادراً بمفرده وبشكل ذاتي على إحداث مؤسساته المناسبة والحفاظ عليها.

في ضوء هذا النقاش، يبدو من الممكن إذاً أن نستشرف ملامح عملية إصلاح سياسي في دول منطقة الخليج وأن نقترح آلية تجعل تطبيق هذه العملية أمراً ممكناً حقاً^(١٧). وانطلاقاً من القناعة بأن الإصلاحات ضرورية ومطلوبة،

(١٧) يستند كثير من مضمون النقاش التالي إلى تحليل سابق لعملية الإصلاح في المملكة العربية السعودية. راجع بحث عبد العزيز بن عثمان بن صقر بعنوان: «الإصلاحات في

نجد أن هناك أيضاً حاجة إلى تثبيتها في مبادئ معينة كي نجعلها تصل بنا إلى النتائج المرجوة. والمبدأ الأول هو أن ندرك أن دين الإسلام يشجع على الإصلاح وينادي به حقاً، وأن نشدد على أن التجديد والتغيير لا يتناقضان مع هذا الدين. ففي هذه النقطة لا نزال عاجزين عن إبرازها بالقدر الذي تستحق. أما الثاني فإن الإصلاح كإصلاح يجب أن يكون شاملاً ومستنداً إلى أهداف قابلة للتحقيق، فلا يكفي _ بكل بساطة- أن نطلق شعارات طنانة دون أن نربطها ببرنامج عمل فعال لتطبيقها على أرض الواقع. والمبدأ الثالث هو أنه لا يمكننا اعتبار أي عملية فعالة لتطبيق الإصلاحات عملية مجانية لا تكلف شيئاً، كما لا يمكن لنا أن نتوقع أن تطبيق الإصلاحات سيكون طريقه مفروشاً بالورود، والمطلوب هنا من الأطراف المعنية جميعاً تقديم التضحيات، كما علينا أن نتوقع وجود تعقيدات وعوائق على الطريق أمامها. ومع هذا، فإن تأخير القيام بالإصلاحات سيؤدي إلى دفع تكاليف أعظم، ولهذا لا يمكن اعتباره ضمن الخيارات المتاحة.

والمبدأ الرابع والمهم هو الحاجة إلى القيام بعمل مشترك. فإذا أشركت حكومات المنطقة قطاعات عريضة من مجتمعاتها بنشاط في العمل السياسي، فسوف تتمكن في النهاية من إرساء قواعد شرعيتها وترسيخ البنى السياسية القائمة وتمتينها، ومن شأن هذه السياسة أيضاً عزل القوى التي تبيّت في سرها تخريب عملية الإصلاح برمتها بوضع مصالحها الذاتية والفردية فوق مصالح المجتمع. خامساً، وكما ثبت من خلال تجارب ومساعٍ إصلاحية أخرى، فإن

المملكة العربية السعودية»، تحليل للسياسات (دبي - مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ولا سيما منه الصفحات ٥ - ١٣.

التطبيق التدريجي والمتأني للإجراءات الإصلاحية أنجح من فرضها بشكل مفاجئ وجذري. لكن لا ينبغي الخلط بين التحرك البطيء ونشر الإصلاح خلال فترة طويلة من الزمن، فهنا يجب الحفاظ على قدر معين من زخم التحرك في هذا الاتجاه، بحيث لا تغرق العملية الإصلاحية ككل في سبات مميت أو تُصاب بداء عدم المبالاة.

وأخيراً، هناك حاجة إلى وضع أولويات على سلم الإصلاح. وينبغي هنا معالجة أكثر القضايا أهمية وفق معايير محددة بشكل سليم في إطار برنامج للتطبيق يتميز بدراسة مستفيضة. يُضاف إلى ذلك إيجاد صيغ تتعمق في بحث الأولويات الاقتصادية والإدارية والسياسية والاجتماعية. وحين تتطرق هذه العملية، عندئذ يصبح من الممكن الانتقال إلى مسائل أكثر حساسية، حيث سيكون قد تم نشر الوعي لدى الشعوب بالمطالب الواجب عليهم تأديتها لتصبح جاهزة للقيام بالتعديلات الإصلاحية اللازمة.

في خاتمة المطاف، لا بد من إدراك أنه لا توجد وصفة عامة لتنفيذ وإنجاح الجهود الرامية إلى تحقيق الإصلاح السياسي، وبدلاً من الإشارة إلى عملية التحول الديمقراطي في أقطار الشرق الأوسط أو في أنحاء دول منطقة الخليج، فإنه ينبغي التشديد على الخصائص الحاكمة لكل دولة على حدة، فمن هنا يجري إحراز التقدم، فما ينجح في بلد ما لا ينسحب بالضرورة على دول أخرى. وفي غضون ذلك فإن النقاش الداخلي هو الذي سيحدد الطريق والنتيجة النهائية لمستقبل دول منطقة الخليج السياسي.

نبذة عن المؤلف

عبد العزيز بن عثمان بن صقر هو مؤسس ورئيس مركز الخليج للأبحاث. وبصفته رجل أعمال، أسس مجموعة من الشركات التي تنشط في العديد من القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. وفي الوقت الراهن، يكرس السيد عبد العزيز جهوده للبحث العلمي المرتبط بقضايا وشؤون منطقة الخليج. ويعكف حالياً على استكمال دراسة أكاديمية حول موضوع: "الأمن الخليجي: التفاعلات والرؤى والسياسات في الفترة ما بين ١٩٦٨ و٢٠٠٣: دراسة مقارنة لدول مجلس التعاون الخليجي".

كما ألقى السيد عبد العزيز بن صقر العديد من المحاضرات حول قضايا أمن الخليج ضمن فعاليات مؤتمرات إقليمية ودولية، كان من أبرزها: "الصراعات الإقليمية وتداعياتها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي" (أكتوبر ٢٠٠٣)، و"دور الدولة في خلق بيئة مواتمة لتقديم خدمات ممتازة" (ديسمبر ٢٠٠٣)، و"أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي" (خريف ٢٠٠٣)، و"التبعات الاقتصادية للأزمة العراقية على صعيد منطقة الخليج" (أكتوبر ٢٠٠٢)، و"الأزمة العراقية وتداعياتها الإقليمية" (أكتوبر ٢٠٠٢)، و"حلف الناتو وأمن الخليج" (إبريل ٢٠٠٤). ويسهم السيد الصقر بالكتابة بشكل منتظم في عدد من الصحف والدوريات الصادرة باللغتين العربية والإنجليزية. وتمتد اهتماماته البحثية عبر جميع القضايا المرتبطة بالجوانب الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الخليج.

نبذة عن أوراق بحثية

دراسات وأبحاث محكمة تغطي البرامج البحثية للمركز ويكتبها ويشرف عليها نخبة من المختصين في شؤون المنطقة، وتتميز بالشمولية وتفتح الباب لمزيد من الدراسات حول قضايا أكثر تخصصاً.

نبذة عن مركز الخليج للأبحاث

هو مؤسسة بحثية مستقلة، مقرها دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تأسس في يوليو عام ٢٠٠٠، بمبادرة من رجل الأعمال السعودي عبد العزيز بن عثمان بن صقر، إدراكا منه لأهمية إنجاز أبحاث أكاديمية حول أهم القضايا الخليجية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتسارعة التي تشهدها منطقة الخليج، وذلك بهدف إشاعة المعرفة على أوسع نطاق.

ويقدم المركز الخدمات التعليمية والاستشارات المتخصصة حول منطقة الخليج. كما يسعى إلى صياغة فهم أوضح وأعمق للتحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها المنطقة.

من إصدارات مركز الخليج للأبحاث

أوراق بحثية:

ISBN 9948-400-73-9	جريجوري غوز	علاقات الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس التعاون الخليجي: نقطة التحول القادمة
ISBN 9948-400-72-0	جاكومو لوتشيانيني توبياس شوماخر	العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي.
ISBN 9948-400-71-2	أنوشروان احتشامي	علاقات دول المجلس مع إيران
ISBN 9948-400-43-7	باتريشيا برويك	علاقات دول المجلس مع أستراليا
ISBN 9948-400-33-X	عبد الشريف	علاقات دول المجلس مع اليمن
ISBN 9948-400-34-8	جواد الحمد	دول مجلس التعاون والصراع العربي-الإسرائيلي ١٩٧٠-٢٠٠٢
ISBN 9948-400-67-4	اليزابيث سنتيفينز	العلاقات العسكرية والاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي
ISBN 9948-400-74-7	أحمد عبد الكريم سيف	النظم الدستورية في دول مجلس التعاون الخليجي
ISBN 9948-400-63-1	سونوكو سوناياما	علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع اليابان
ISBN 9948-400-29-1	محمد يوسف	دول المجلس وأمن البحر الأحمر
ISBN 9948-400-83-6	أحمد عبد الكريم سيف (تحرير)	النظم القضائية في دول مجلس التعاون الخليجي

ترجمة ونشر:

ISBN : 9948-400-16-X	روبرت غيلبين	الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية
ISBN : 9948-400-00-3	جيفري ستيرن	تركيبية المجتمع الدولي
ISBN : 9948-400-07-0	جون بيليس وستيف سميث	عولمة السياسة العالمية
ISBN : 9948-400-08-9	تيد روبرت غير	لماذا يتمرد البشر
ISBN : 9948-400-14-3	كريس بروان	فهم العلاقات الدولية
ISBN : 9948-400-22-4	بريات وايت وريتشارد لينتل ومايكل سميث	فضايا في السياسة العالمية
ISBN : 9948-400-10-0	غراهام إيفانز وجيفري نوينهام	قاموس بنغوين للعلاقات الدولية
ISBN : 9948-400-04-6	فرانك بيلي	معجم بلاكويل للعلوم السياسية
ISBN : 9948-424-44-1	باتريك دانلوفي وبريندان أوليري	نظريات الدولة سياسة الديمقراطية الليبرالية

إصدار ونشر :

ISBN : 9948-400-20-8	عمار علي حسن	ممرات غير آمنة
ISBN : 9948-400-21-6	سلمان رشيد سلمان	البعد الاستراتيجي للمعرفة
ISBN : 9948-400-25-9	مركز الخليج للأبحاث	الخليج في عام ٢٠٠٣
ISBN : 9948-400-66-6	تحرير : علي خليفة الكواري	انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر

سلسلة سياسات عامة:

ISBN : 9948-400-23-2	عبد العزيز عثمان بن صقر	الإصلاح في السعودية
ISBN : 9948-400-27-5	عبد العزيز عثمان بن صقر	نحو استراتيجية سياسية واقتصادية خليجية تجاه العراق
ISBN : 9948-424-06-9	عبد العزيز عثمان بن صقر	قوات السلام العربية
ISBN : 9948-424-04-2	مصطفى العاني	الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية
ISBN : 9948-424-24-7	إميليو روتلج	إقامة اتحاد نقدي ناجح في دول مجلس التعاون

أوراق خليجية:

تتضمن أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار "برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، والتي يستضيف خلالها مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من أجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم أفضل لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

ISBN: 9948-400-60-7	بروس ستانلي	تعزيز النظام الحضري في منطقة الخليج
ISBN: 9948-424-17-4	باتريشا بيرويك	العلاقات بين دبي وأستراليا
ISBN: 9948-400-75-5	يوسف محمد البنخليل	الأمم المتحدة وأمن الخليج
ISBN: 9948-424-48-4	إيكارت فـويرتز	دور الذهب في العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي

دراسات إيرانية:

سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في إيران. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

دراسات عراقية:

سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في العراق. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

ISBN : 9948-400-41-0	حسنين توفيق إبراهيم	العدد الأول : مستقبل الدولة والنظام السياسي في العراق
ISBN : 9948-424-32-8	خليل إسماعيل الحديثي	العدد الثاني : الاحتلال والمقاومة في العراق
ISBN : 9948-424-42-5	حسنين توفيق إبراهيم عبدالجبار أحمد عبدالله	العدد الثالث : التحولات الديمقراطية في العراق

دراسات يمنية:

سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في اليمن. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

ISBN : 9948-400-69-0	عمار علي حسن	العدد الأول : التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية (حالة اليمن)
ISBN : 9948-400-70-4	أحمد عبد الكريم سيف	العدد الثاني : الانتخابات البرلمانية اليمنية: تحليل نقدي

مجلة دراسات خليجية :

فصلية محكمة تعنى بالشؤون الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي وتصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

أوراق المؤتمرات والندوات :

من أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، ويستضيف المركز في هذه الحلقات مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون منطقة الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من أجل التوصل إلى مقارنة مشتركة وفهم لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

ISBN : 9948-424-12-3

محمد قدرى سعيد
(تحرير)

الرؤى والتوجهات العربية حول التدخل
الإنساني في الدول العربية

GRC Publications

Books Published by GRC

“Gulf in a Year” 2003	Gulf Research Center	ISBN 9948-400-26-7
Unfulfilled Potential: Exploring the GCC-EU Relationship	Edited by Christian Koch	ISBN 9948-424-30-1

Policy Analysis:

Reforms in Saudi Arabia	Abdulaziz Sager	ISBN 9948-400-24-0
Arab Peace Forces	Abdulaziz Sager	ISBN 9948-424-19-0
Political Kidnapping	Mustafa Alani	ISBN 9948-424-03-4
Saddam’s Fate	Mustafa Alani	ISBN 9948-424-02-6
Military Action against Iran’s Nuclear	Mustafa Alani	ISBN 9948-400-99-2
Establishing a Successful GCC Currency Union	Emilie Rutledge	ISBN 9948-424-22-0
A WMD Free Zone within a Broader Gulf and Middle East Security Architecture	Peter Jones	ISBN 9948-424-40-9

Journal of Gulf Studies: A peer-reviewed bilingual periodical that includes academic studies and research on the GCC political, economic, social, defense and security affairs.

Gulf Studies: A peer-reviewed bilingual series that includes academic studies and research on GCC states’ political, economic, social defense and security affairs.

Iran Studies: A peer-reviewed bilingual series that includes academic studies and research on Iranian political, economic, social defense and security affairs.

Iraq Studies: A peer-reviewed bilingual series that includes academic studies and research on Iraqi political, economic, social, defense and security affairs.

Yemen Studies: A peer-reviewed bilingual series that includes academic studies and research on Yemeni political, economic, social, defense and security affairs.

The Yemeni Parliamentary Elections	Ahmed Abdul Kareem Saif	ISBN 9948-400-77-1
------------------------------------	----------------------------	--------------------

Gulf Papers: Present the findings of a series of workshops conducted by the Gulf Research Center within the framework of the 'Gulf Studies Program' individually or in cooperation with leading peer research centers. Bringing together area specialists, each series of workshops tackles a specific issue with the aim of reaching a common understanding on a specific issue in the region and presenting a set of recommendations.

UN Security Role in the Gulf Region: A Comparative Perspective	Youssif M. Benkhalil	ISBN 9948-400-75-5
Back to the Developmental Future: (Re)Empowering the Gulf's City-System	Bruce Stanley	ISBN 9948-400-60-7
Dubai Emirate and Australian Relationships	Patricia Berwick	ISBN 9948-400-84-4
Obstacles facing the Industrial Establishments In Sohar Industrial Estate, Oman	Adil Hassan Bakheet	ISBN 9948-400-85-2
The Role of Gold in the unified GCC currency	Eckart Woertz	ISBN 9948 424 28 X

GRC Lectures: A growing collection of lectures by leading scholars and experts. The lectures cover a variety of issues related to the Gulf and provide valuable insight into ongoing political and academic debates inside or outside the Gulf region. It is published in both Arabic and English.

Research Papers: Peer-reviewed bilingual research papers and studies written by specialists in Gulf issues. The research papers are comprehensive in character and meant to open the door for more specialized Gulf studies.

GCC- EU Military and Economic Relations	Elizabeth Stevens	ISBN 9948-400-30-5
Judicial Systems in the GCC States	Ahmed Abdul Kareem Saif	ISBN 9948-400-32-1
Constitutionalism in the Arab Gulf States	Ahmed Abdulkareem Saif (Edited)	ISBN 9948-400-35-6
GCC- US Relations	Gregory Gause	ISBN 9948-400-36-4
GCC-EU Relations: Past Record and Promises for the Future	Giacomo Luciani & Tobias Schumacher	ISBN 9948-400-37-2
Israel's New Friendship Arch: India, Russia and Turkey	P. R. Kumaraswamy	ISBN 9948-424-46-8

Event Papers: Presents the proceedings of conferences, workshops and seminars conducted by the GRC within the framework of the 'Gulf Studies Program', individually or in cooperation with leading peer research centers. Each event brings together area specialists and tackles a specific issue with the aim of reaching a common understanding of the issue and a set of recommendations.

Arab Perspectives and Formulations on Humanitarian Intervention in Application to the Arab Countries	Mohamed Kadry Said (Edited)	ISBN 9948-424-26-3
--	--------------------------------	--------------------

نموذج طلب شراء إصدارات

الكمية	ISBN	العنوان
_____	_____	_____
_____	_____	_____
_____	_____	_____
_____	_____	_____
_____	_____	_____
_____	_____	_____
_____	_____	_____

ترسل طلبات الشراء إلى العنوان التالي :

مركز الخليج للأبحاث
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب : ٨٠٧٥٨ دبي - الإمارات العربية المتحدة

الاسم : المؤسسة :
العنوان ص.ب :
الرمز البريدي : الهاتف : الفاكس :
البريد الإلكتروني :

يمكنكم شراء الإصدارات من خلال إحدى الوسائل التالية :

- هاتف : +٩٧١ ٤ ٣٢٤٧٧٧٠
- فاكس : +٩٧١ ٤ ٣٢٤٧٧٧١
- بريد الكتروني : sale@grc.ae
- موقعنا على الانترنت : www.grc.ae